**النظام المحاسبي الحكومي ومبررات تطويره في العراق :**

تواجه الممارسة المحاسبية في الوحدات الحكومية صعوبات وانتقادات في تطبيق العديد من المفاهيم والمعايير والاسس المحاسبية نتيجة التغيرات والتطورات التي طرات في بيئة الاعمال الحكومية ماادى الى زيادة في حجم المهام التي تمارسها الدولة واتساع نطاقها وتنوع انشطتها وبالتالي زيادة حجم انفاقها وتعقيد مهامها , هذا الامر فرض تحديا كبيرا على عملها وشكل حافزا مهما لتطوير نظامها المحاسبي ليكون قادرا على مساعدتها في اداء المهام من خلال توفير البيانات والمعلومات التي تساعدها في اتخاذ القرارات المختلفة وخاصة تلك المتعلقة بعملية التخطيط والرقابة وتقييم الاداء , وقد حظيت المحاسبة الحكومية في تطوير نظامها المحاسبي الحكومي باهتمام الادارة الحكومية والهيئات الدولية والمهنية في تطبيق العديد من المفاهيم والقواعد والاسس الحديثة لغرض مواكبة التغيرات والتطورات التي طرات في بيئة الاعمال الحكومية غير الهادفة للربح .

**1-النظام المحاسبي الحكومي ( تعريفه , خصائصه , مستخدموه ) :**

ادت التغيرات والتطورات التي طرات في بيئة الوحدات الحكومية الى زيادة في حجم الوظائف التي تمارسها الدولة واتساع نطاقها وتنوع نشاطاتها مما اثر في حجم انفاقها وتعقد مهامها , حيث دفعت هذه المهام بضرورة تطوير النظام المحاسبي الحكومي ليتلائم مع هذه الوظائف حيث ان هذا النظام يختص بمتابعة جميع العمليات المالية المرتبطة بالنشاط الحكومي واستخراج التقارير اللازمة وتقديمها الى الجهات ذات العلاقة , كما تعد اداة مهمة في مجال التخطيط والتنفيذ والرقابة والتقييم .

و يعرف النظام المحاسبي الحكومي بانه ( مجموعة العناصر والاساليب الفنية التي تستخدم في تجميع وتبويب وتلخيص البيانات المتعلقة بالنشاط الحكومي وعرض وتحليل البيانات لاغراض التخطيط والمتابعة وتقويم الاداء ) , كما يوفر النظام المحاسبي الحكومي معلومات التغذية الراجعة من اجل ترشيد قرارات اعداد الموازنة العامة للدولة وبذلك يؤدي دورا بالغ الاهمية في تقييم الوحدات الحكومية , كما انه يعد من ادوات الادارة المالية الذي يوفر البيانات الضرورية لاجل رسم السياسات والتحليل وتنفيذ خطط الدولة المالية وكذلك توفير معلومات عن مشروعية الانفاق والتحصيل ( السعبري , والحسيني , 2012 : 63 ) . وبالتالي نلاحظ بان النظام المحاسبي الحكومي هو نظام متخصص للمعلومات المحاسبية الذي يعالج البيانات الحكومية ويوفر المعلومات الملائمة من خلال انتاج التقارير والقوائم المالية لمختلف مستخدميها لغرض مساعدتهم في ترشيد قراراتهم وادارة الموارد الاقتصادية للدولة بكفاءة وفاعلية .

وليكون النظام المحاسبي الحكومي نظام فعال لقياس كفاءة الاداء وتوفير المعلومات لاتخاذ القرارات ورسم السياسات ولغايات التحليل والتقويم وكاداة لخدمة اغراض الادارة الاخرى , حيث يتميز بمجموعة من الخصائص الاتية ( السعبري , وحوراء , 2012 : 23 ) :

-ان ينسجم النظام المحاسبي الحكومي مع المتطلبات الدستورية والقانونية للدولة .

-يتم الربط بين الموازنة وبين النظام المحاسبي الحكومي بصورة تحقق التكامل بينهما لاظهار مدى التقيد بالموازنة العامة كخطة مالية تعكس نشاطات الحكومة وسياساتها .

-تصميم الحسابات بطريقة تمكن من خلالها تشخيص الاهداف والاغراض التي خصصت من اجلها الاموال وتوضيحها , وتحديد الجهات المسؤولة عن تامين الموارد وعن استخدامها لتنفيذ البرامج والانشطة .

-يساعد في تسهيل عمليات الرقابة والتدقيق على التصرفات المالية سواء اكانت داخلية او خارجية .

-يقدم معلومات واضحة عن التنفيذ مقارنة بالمخطط ويظهر مقدار الوفر والعجز للسنة المختصة .

-يطبق النظام في جميع الوحدات الممولة مركزيا ويتضمن توحيد السجلات والدفاتر والدليل المحاسبي والاساليب الفنية المستخدمة في التسجيل والتصنيف والتبويب والعرض .

-يطبق النظام عادة الاساس النقدي في معالجة الايرادات والمصروفات وذلك لمبدا استقلال المالية بالنسبة لتنفيذ الموازنة العامة للدولة .

حيث يختلف مستخدموا المعلومات المحاسبية ومتخذو القرارات بدرجة كبيرة في انواع القرارات التي يتخذونها واساليب اتخاذ القرارات التي يستخدمونها وفي المعلومات المتاحة لديهم او التي يمكنهم الحصول عليها من مصادر اخرى وقدرتهم على تشغيل هذه المعلومات وتعدد فئات المستخدمين الذين يهتمون بمخرجات النظام المحاسبي الحكومي ويسعون للاستفادة منها في ترشيد اداء اعمالهم سواء في مجال التخطيط او التنفيذ او الرقابة وتقويم الاداء ومن اهم الفئات لمستخدمي المعلومات المحاسبية الحكومية هي : -السلطة التشريعية للرقابة على انشطة الحكومة ( السلطة التنفيذية ) .

-السلطة التنفيذية او الاجهزة الادارية للتخطيط والرقابة وتقويم الاداء واتخاذ القرارات .

-المستثمرون والدائنون .

-الباحثون والدارسون في مجال المالية العامة وكذلك المواطنون ( الخطيب , والمهايني , 2010 : 69 ) .

**2-مبررات تطوير النظام المحاسبي الحكومي في العراق :**

ان تطوير النظام المحاسبي الحكومي في العراق لابد ان يقترن باهم التحولات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي شهدها هذا البلد ومازال , لذلك من غير الممكن مناقشة تطور النظام المحاسبي الحكومي بمعزل عن مدى تلبيته لاحتياجات مخرجات النظام المحاسبي , لذا ينبغي تطوير النظام المحاسبي الحكومي بما يواكب التطورات والتغيرات البيئية للبلد واثرها على المحاسبة في الوحدات الحكومية , وان مواكبة التطورات يكون في حقل المحاسبة الحكومية ومعاييرها الدولية بالانتقال من تطبيق الاساس النقدي الى اساس الاستحقاق لغرض تمكين الوحدات الحكومية من تحسين ادائها وقدرتها على تقييم اداء موظفيها وكذلك قياس كلفة الانشطة والبرامج الحكومية التي تقوم بتنفيذها , لذا تسعى دائرة المحاسبة في وزارة المالية الى اعداد الحسابات الشهرية والسنوية وفقا للنظام المحاسبي الذي تسعى الدولة الى تطويره وفقا للقواعد والمعليير المحاسبية الدولية بما يتلاءم مع قانون الادارة المالية والدين العام .

ان اعتماد الوحدات الحكومية على المعايير المحاسبية الدولية يتطلب التوجه نحو استخدام اساس الاستحقاق المحاسبي في تطوير كفاءة النظام المحاسبي الحكومي وزيادة فاعليته في الوحداتالحكومية فقد اكدت اللجنة الاسترالية القومية للتدقيق بان اساس الاستحقاق يمثل التغيرات الهيكلية والحضارية التي تهدف الى جعل القطاع العام اكثر كفاءة ومنافسة للقطاع الخاص وهو ايضا ضروري للوصول لاهداف المساءلة المطلوبة للوحدات الحكومية من قبل البرلمان ودافعي الضرائب والبرلمان وغيرها من الجهات , وهناك من يرى ان اعتماد القانون للمعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية يعد تطورا كبيرا للنظام المحاسبي الحكومي لان الاعتماد على الاساس النقدي يعد خطوة الى الوراء ولايسهم في تطوير النظام المحاسبي الحكومي للبلد , وذلك لان الاتجاهات الحديثة في المحاسبة الحكومية تشجع الاعتماد على اساس الاستحقاق الذي يعكس نتيجة الاداء المالي والتدفق النقدي , وبالتالي يزيد من قدرة النظام المحاسبي الحكومي في الوحدات الممولة مركزيا على توفير معلومات ضرورية تلبي احتياجات مستخدمي النظام .

كما تساهم مخرجات النظام المحاسبي الحكومي المعتمدة على معايير المحاسبة الدولية وفق اساس الاستحقاق الى تحقيق الفوائد الاتية ( الجزراوي ,وصالح , 2012 : 132 ) :

-تحسين الرقابة الداخلية والشفافية فيما يتعلق بالموجودات والمطلوبات بشكل عام .

-التوافق مع افضل الممارسات المحاسبية من خلال تطبيق معقول للمعايير المحاسبية على اساس الاستحقاق

-توفير معلومات شاملة عن التكاليف والتي من شانها ان تدعم تحسين الادارة على اساس النتائج .

-تحسين الاتساق وقابلية الكشوفات المالية للمقارنة نتيجة للمتطلبات التفصيلية والارشادات الواردة في كل معيار .

حيث نلاحظ ان الغرض من استخدام معايير المحاسبة الدولية في تطوير النظام المحاسبي الحكومي كان استجابة الى متطلبات واحتياجات الحكومة من اجل الشفافية والمساءلة المالية والقانونية عن ادارة الاموال العامة للدولة وكيفية التصرف بها و حيث يرى الباحث الى اهمية تطوير النظام المحاسبي الحكومي ليواكب التطورات والاحداث التي طرات على مختلف المجالات المحاسبية الحكومية حول العالم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية المبنية على اساس الاستحقاق المحاسبي بحيث يمكن الدولة من معرفة احوالها والتزاماتها المقومة ماليا وتحديد تكلفة تقديم الخدمات او فاعلية استخدام الموارد المتاحة للجهات المختلفة وكذلك التحقق من جدوى تخصيص بعض المشروعات او خدمات الدولة .

وبما ان النظام المحاسبي الحكومي المطبق حاليا في العراق يعاني من قصور في عدم قدرته على ملاحقة التطورات المتلاحقة في النشاط الحكومي وتوفير البيانات والمعلومات التي تحتاجها الادارة المالية لممارسة وظائفها المختلفة فقد برزت الحاجة الى بذل جهود كبيرة مستمرة لتطوير هذا النظام من خلال تحديد اوجه القصور واقتراح الحلول المناسبة لتقويمها , وتحويله من نظام فقير في ثقافته المحاسبية الى نظام محاسبي متطور واسع الثقافة يراعي التغيرات الحديثة في المحاسبة , ولكي يكون النظام المحاسبي قادرا على اصدار تقارير مالية بالشكل المطلوب الذي يلائم هذه التغيرات ومن ثم عرض وتوصيل المعلومات الى نظام واسع من المستخدمين في صنع القرار حول تخصيص الموارد , ينبغي تطوير فاعليته على مستوى الوحدة الحكومية من خلال منح الوحدات الحكومية استقلالا محاسبيا ليس فقط في اعداد ميزان المراجعة بل تتعدى مسؤوليتها في اعداد مجموعة من التقارير والقوائم المالية التي تعطي صورة واضحة عن الاداء المالي للوحدات الحكومية , ولكي تعطي هذه القوائم المالية صورة واضحة عن المركز المالي للوحدة الحكومية لابد من اتباع معايير المحاسبة الدولية التي حددها مجلس معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام في معيار رقم (1) عرض البيانات المالية , ان الهدف من القوائم المالية ذات الغرض العام في الوحدات الممولة مركزيا يجب توافر المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات المناسبة وان اعداد مثل هذه القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية المعدة على اساس الاستحقاق نافعة لاغراض المساءلة وتتحقق بموجبها المصداقية وتساعد على صنع القرار المالي والاقتصادي وتعزيز ثقة المجتمع الدولي بالقوائم المالية (الموسوي , 2015 : 91 ) .

لذا يجب على الوحدات الحكومية اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية حتى تكون القوائم المالية مستوفية لشروط ومتطلبات معايير المحاسبة الحكومية الدولية وتفسيرات اللجنة الدائمة للتفسيرات , لذا لابد من تطوير السياسات المحاسبية للتاكد من ان القوائم المالية كمصدر مهم وفعال لتزويد الوحدة الحكومية بالمعلومات المالية المطلوبة والمفيدة .